

الأمير متّعب بن عبد الله تلقى رشوة بالمالين



قالت صحيفة "الغارديان" إن رجلين قاما بإرسال رشاوى بلغ مجموعها ملايين الجنيهات إلى الأمير متّعب بن عبد الله ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى؛ لتأمين عقود تجارية مربحة، بحسب ما جرى في اليوم الأول للمحاكمة في القضية التي رفعها "مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة" في بريطانيا.

وأوضح "مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة" أنه تم دفع ما مجموعه 9.7 مليون جنيه إسترليني للأمير متّعب بن عبد الله، ومجموعة من كبار المسؤولين السعوديين؛ للحصول على عقود لشركة بريطانية تابعة لمجموعة الطيران الأوروبية إيرباص.

وقال مارك هيود، نيابة عن النيابة العامة، إن الوسطاء البريطانيين لسنوات دفعوا رشاوى با نتظام لسعوديين "ذوي مكانة عالية" من خلال شركات خارجية وحسابات بنكية سويسرية فيما يرقى إلى "فساد عميق".

ووفقاً لـ "مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة"، فإن جيفري كوك (65 عاماً)، وجون ماسون (79

عامًا)، متهمان بتقديم "مدفعات فاسدة" لكتار السعوديين بين عامي 2007 و 2012 كإغراء أو مكافأة لصالح شركة Management Project Special GPT البريطانية.

ويواجه "كوك" تهمة ثانية تتعلق بسوء السلوك في منصب عام بين عامي 2004 و 2008. وهو متهم بتلقي رشاوى عندما كان موظفًا في وزارة الدفاع البريطانية.

واستمعت المحاكمة في محكمة "كراون ساوثوارك" في لندن إلى أن الشركة قد أعطيت دورًا رئيسيًا في صفقة أسلحة طويلة الأمد أبرمتها الحكومتان البريطانية وال Saudية.

وأخبر "هيوود" القاضي "بريان" أن المدفعات إلى الأمير "متعب" وبسبعة مسؤولين ووكلاً سعوديين آخرين كانت مقنعة من خلال سجلات مهمة. وزعم أنهم "لم يفعلوا أي شيء مشروع لتبرير المدفعات".

وقال إن هذه المدفعات كانت لـ السعوديين على منح "GPT" عقودًا جوهرية تتضمن تركيب وصيانة معدات اتصالات لوحدة عسكرية سعودية.

وتم تنفيذ العقود بموجب اتفاق رسمي بين الحكومتين البريطانية وال سعودية يعود تاريخه إلى السبعينيات.

حيث أوضح "هيوود" إن وزارة الدفاع لديها "مشاركة كبيرة" في الاتفاقية. حيث كانت وزارة الدفاع مسؤولة عن الموافقة على المدفعات كجزء منها.

وعمل "كوك" في وزارة الدفاع لأكثر من 30 عامًا. واستمعت المحكمة إلى أنه في عام 2006 كان يساعد في إدارة العقود العسكرية بموجب الاتفاقية.

وزعم "هيوود" أنه عندما تم طرح أسئلة حول المدفعات في ذلك الوقت.

وتلقى كوك عمولات يبلغ مجموعها عشرات الآلاف من الجنيهات الاسترلينية وثلاث سيارات. ضاعفت في الواقع راتبه في الخدمة المدنية؛ لصرف الانتباه عن الرشاوى المزعومة.

كما أصبح كوك لاحقًا المدير الإداري لشركة GPT، حيث وافق على رشاوى كبيرة. وفقًا لما ذكره هيوود.

وزعم "هيود" أن الرشاوى تم دفعها من خلال شركة خارجية Simec ، ومقرها جزر كايمان، والتي كانت مملوكة جزئياً لشركة يملكها شخص يدعى "ماسون".

وأتهم "ماسون" ، وهو محاسب ، بإجازة دفع الرشاوى لل سعوديين. مضيفاً أنه وكون كانوا "أيديهما على أذرع الآلية" لتسديد المدفوعات غير المشروعة.

وقالت محكمة الجودة، إنه تم تصوير المدفوعات على أنها تُدفع للأفراد مقابل مشورتهم ومساعدتهم بشأن العقود.

ومع ذلك، فإن المدفوعات كانت تذهب إلى وسطاء ثم تم تحويلها إلى كبار سعوديين؛ للتأكد من أن العقود لا تزال تُمنج لشركة GPT.

وزعم أن 12٪ من الإيرادات التي تلقتها GPT "خرجت من الباب" لتسديد مدفوعات لل سعوديين تم تصنيفها على أنها "تم شراؤها في الخدمات".

ووفقاً لـ"هيود"، كان مبلغ الأموال المدفوعة في شكل رشاوى أكبر من الأرباح التي حققتها GPT.

وببدأ مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة التحقيق في عام 2012 بعد أن ادعى اثنان من المبلغين عن المخالفات أنه تم دفع رشاوى.

وتستمر المحاكمة التي من المتوقع أن تستمر شهرين.